كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د. إياد ناظم جاسم

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ الدول الكبرى

اسم المادة باللغة الإنكليزية : History of the Great Countries

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة العربية: الازمة الاقتصادية العالمية 1930 ـ ١٩٣٢

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة الإنكليزية : The global economic crisis 1930-1932

الازمة الاقتصادية العالمية 1930 ـ ١٩٣٢ التطورات الاقتصادية والاجتماعية الممهدة للازمة

مسألة التعويض وديون الحرب :

من الانتقادات التي وجهت الى مؤتمر الصلح في فرساي هو مسألة التعويض وديون الحرب التي ادت الى عدة أزمات اقتصادية في اوائل العشرينات وسببت في النهاية الازمة الاقتصادية العالمية, اذ أجبرت المانيا في فرساي على ان تعوض السكان المدنيين في دول الحلفاء عما لحق بهم من الخسائر والاضرار بسبب الحرب من الذهب والبضائع, وقد طلبت فرنسا (٢٠٠) مليار دولار بينما طلبت بريطانيا ١٢٠ مليار, وحدد الاقتصادي الانكليزي روبرت مينارد كينز مقدار ما تستطيع المانيا دفعه بـ (٣) مليارات باون استرليني كحد أقصى ، ولما لم تستطع الدول ان تقرر المبلغ والمدة التي خلالها يجب دفع التعويضات, وتقرر تشكيل لجنة سميت بلجنة التعويض لتعين المبلغ والاشراف على دفع اقساطها .

ولما اجتمعت اللجنة في عام ١٩٢٠ ، قررت ان تدفع المانيا (5) مليارات دولار, كقسط اولي في اول ايار ١٩٢١ ، يضاف الى ذلك اوراق مالية وسندات بقيمة (10) مليارات دولار مضافا اليها الارباح, كما يجب الدفع عن المواشي والفحم الى فرنسا وبلجيكا, ووضعت الضرائب على الطرق والمواصلات الالمانية وبضائعها .

وفي صيف ١٩٢١ ، اعلنت الحكومة الالمانية انها دفعت الى الحلفاء أكثر من (5) مليارات دولار، بينما قدرت اللجنة مقدار الدفع بمليارين فقط ، وانذرت فرنسا المانيا بدفع الباقي , ولما رفضت المانيا ، احتلت فرنسا بعض المدن الالمانية . فاضطرت الحكومة الالمانية ان تصدر منتجاتها الزراعية والصناعية الى الخارج بغية الحصول على الذهب, ولما كانت البطالة منتشرة في دول الحلفاء في هذا الوقت لم يكن هناك اي ميل لشراء البضائع الالمانية بسبب كساد اسواقها فانخفضت قيمة العملة الالمانية وبدأ الرأسماليون الالمان يهربون اموالهم الى الخارج, وكانت لجنة التعويض في هذا الوقت قد حددت المبلغ الذي يجب دفعه من قبل المانيا (33) سود مليار دولار ، فاعترضت الحكومة الالمانية على ضخامة المبلغ وقالت بأنه يستحيل دفعه , وان المانيا ترفض اي تعهد بذلك وقد هددت فرنسا باحتلال الروهر اذا امتنعت المانيا عن الدفع فاستقالت الحكومة الالمانية ، وشكلت حكومة جديدة قبلت بشروط الحلفاء .

لقد كان مفروضا على المانيا ان تدفع (٢٥٠) مليون دولار في اقل من شهر ، وتدفع بعد ذلك (٥٠٠) مليون دولار سنوياً ، مضافاً اليها دخلاً سنوياً يعادل ٢٦ بالمائة من قيمة صادرات المانيا ، ان هذه المبالغ والارباح والزيادات المترتبة عليها سنوياً جعل من المستحيل التكهن بمدة انتهاء التعويضات, ولما اجبرت المانيا على الدفع

انخفض المارك الالماني وتقرر تأجيل الدفع في مؤتمر كان لدول الحلفاء في كانون الثاني ١٩٢٢, ولما استمر تدهور المارك تقرر تأجيل الدفع نهائيا في تموز .

وفي هذه الاثناء حدث خلاف حاد بين بريطانيا وفرنسا ، لأن بريطانيا كانت تريد مساعدة المانيا رغبة منها في احياء الاسواق الالمانية للبضائع الانكليزية ، بينما وقفت فرنسا موقفاً شديداً تجاه المانيا بخصوص دفع التعويضات, ودارت المحاورات بين بريطانيا وفرنسا خلال عام ١٩٢٢ دون جدوى, وتمكنت فرنسا من الحصول على تأييد ايطاليا وبلجيكا واجبرت لجنة التعويض على اعلان ان المانيا لا تستطيع الدفع, عندئذ احتلت فرنسا منطقة الروهر ,الامر الذي آثار حفيظة الالمان, واستنكرت المانيا محاولة فرنسا تأسيس دولة مستقلة في منطقة الراين واعلنت الحكومة الألمانية المقاومة السلبية وعدم التعاون مع الفرنسيين, وقد تدهورت العملة الالمانية خلال عام ١٩٢٣ ووصلت الى ارقام خيالية , فكان الدولار الواحد في صيف ١٩٢٣ يساوي (4) الاف مليار مارك الماني, وتجاه هذه الازمة الاقتصادية التجأت المانيا الى الولايات المتحدة الامريكية طلباً للمساعدة, واقترح وزير الخارجية الامريكية مستر هيوز تأسيس هيئة دولية من الخبراء للبحث عما اذا كانت المانيا تستطيع دفع التعويضات .

مشروع داوز عام ١٩٢٤ :

اجتمعت هيئة من الخبراء الامريكان والبريطانيين برئاسة شارل داوز الامريكي عام ١٩٢٤ وأوصت بتخلية منطقة الروهر ، ودفع المانيا مبلغ ٢٥٠ مليون دولار يزداد سنوياً ليبلغ بعد اربع اعوام ٦٢٥ مليون دولار يضاف اليه مورد السكك الحديدية الالمانية كضمان لدفع التعويضات , كما تقرر تأسيس مصرف (بنك) الماني من (14) عضو (7) منهم المان وسبعة اجانب, ويدفع قرض بمبلغ (٢٠٠) مليون دولار الى المانيا للبدء بتعمير مصانعها على ان يشرف وكيل لجنة التعويض على دفع المبلغ لقد كان مشروع داوز فاتحة عهد جديد للرخاء الالماني استمر من عام ١٩٢٥ إلى ١٩٢٩ , اذ تغير النقد الالماني ، وظهرت عملة جديدة بدلاً من العملة القديمة وحصل رجال الاعمال على قروض للبدء بأعمالهم واخذت الصناعات تنتج بنشاط مرة اخرى .

مشروع يونك ١٩٢٨ :

شعرت المانيا بالعبء الثقيل على عاتقها من جراء دفع التعويضات الكثيرة سنوياً, وبلغت الازمة اقصاها في نهاية ١٩٢٨ ، لما بدأ الرخاء الأوربي يتدهور وقد تألفت لجنة برئاسة يونك الامريكي للنظر في امر التعويضات ، وقد قررت اللجنة عام 1919 ان تدفع المانيا ٥١٢ مليون دولار بدلاً من ٦٢٥ مليون دولار ، كما كان في السابق ويؤسس بنك لدفع هذا المبلغ ، والغيت لجنة التعويض المؤسس عام ١٩٢٠ .

كما اعترف الخبراء بالعلاقة الوثيقة بين ديون الحرب والتعويضات وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد رفضت الغاء ديون الحرب وعليه قررت بريطانيا دفع ديونها الحربية الى الولايات المتحدة الامريكية عن طريق جمع التعويضات من المانيا ,وكانت الدول الأخرى المدينة لولايات المتحدة قد قررت ان تدفع ديونها من التعويضات الالمانية ما دامت الولايات المتحدة تريد لحليفاتها ان تدفع ديونها .

تمكنت المانيا من دفع التعويضات بسبب المبالغ التي حصلت عليها من الولايات المتحدة الامريكية بين عامي ١٩٢٤ - 1930 , واستطاعت دول الحلفاء دفع ديونها بسبب حصولها على التعويضات من المانيا لكن المانيا لم تستطع الحصول على القروض بعد عام ١٩٢٩ ، واخذت تعتمد على ميزانيتها لدفع التعويضات, فأختل توازن الميزانية الالمانية وقد دفعت المانيا (4,700) مليون دولار بتقدير الحلفاء بين عامي ١٩٢١ – 1930 . وكان الالمان قد ادعوا اكثر من ذلك لكن التقدير الامريكي يقف عند (5,400) مليون دولار , ومع ان دفع التعويضات أجل في مؤتمر لوزان عام ١٩٣٢ لكن المانيا توقفت عن الدفع منذ عام ١٩٣٠.

الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ .. ١٩٣٣

حدثت ازمة فجائية في الاسواق المالية في نيويورك في ٢٢ تشرين الاول 1929, ادت الى هبوط عظيم في سعر الاسهم والسندات واربكت الاسواق العالمية في البلدان الاخرى واخذت الاسعار تنخفض بسرعة خلال عام 1931, ومع ان الرواتب والأجور, لم تنخفض بنفس السرعة كالأسعار ، لكن البطالة انتشرت بسرعة فائقة ، واضطرت الحكومات التي تأثرت بالأزمة ان تعتني بالعاطلين عن العمل, ومع ذلك فأن تأثير الازمة الامريكية لم يكن عنيفاً في أوربا حتى عام 1931 ولما تأثرت أوربا بالأزمة بعد ذلك كان تأثيرها بالدرجة الاولى على النمسا والمانيا .

اسباب الازمة الاقتصادية العالمية :

1. لقد عدّ بعض الاقتصاديين قلة كميات الذهب الموجودة في العالم كأساس للتبادل الدولي والعالمي سبباً لتدهور الاسعار , بينما عدّ البعض الآخر ازدياد كمية الفضة وانخفاض قيمتها عاملاً من عوامل الازمة الاقتصادية ، لان ازدياد كمية الفضة قللت من القوة الشرائية للدول التي تعتمد على العملة الفضية الامر الذي ادى الى تدهور تجارتها .

2- ان الكميات الزائدة من الانتاج الزراعي الهائل سبب تدهوراً في الاسعار وانخفاض القوة الشرائية لدى الفلاحين واصبح الانتاج الصناعي متراكماً .

3. ان الاختراعات الكثيرة اثناء الحرب وبعدها قللت من الايدي العاملة فانتشرت البطالة ولم يكن باستطاعة العاطلين شراء المصنوعات, كما ان المكائن الحديثة الضخمة اكثرت من انتاج البضائع فتراكمت دون ان تجد لها اسواقاً لصرفها, فأضطر اصحاب المصانع سد مصانعهم فانتشرت البطالة وانخفضت القوة الشرائية اكثر فأكثر .

4- ان الدول التي حصلت على استقلالها بعد الحرب اكدت على التصنيع وانتاج البضائع لسد حاجاتها ووضعت الضرائب على البضائع المستوردة فأثر ذلك على التجارة العالمية ايضاً, وبمجيئ عام 1930 ، انتشرت البطالة ، وقل الانتاج الصناعي ، وتقلصت التجارة العالمية تقلصاً عظيماً وانخفضت الاسعار .

تأثير الازمة على المانيا والنمسا

لقد كانت الاحوال المالية والاقتصادية في النمسا والمانيا مزعزعة منذ الحرب العالمية الاولى ، على الرغم من الرخاء الظاهر الذي شهدته هاتان الدولتان بين عامي ١٩٢٤ - 1930 ، وكانت المساعدات الامريكية والقروض الاجنبية الأخرى سبباً لهذا الرخاء, لكن الازمة الامريكية في تشرين الاول ١٩٢٩ ، وما تبع ذلك من البطالة وهبوط الاسعار كانت كافية لزعزعة البنك المركزي في فيينا ، اذ استودع فيه ثلثاً الاعتمادات المالية النمساوية ، ووجد البنك النمساوي صعوبة في مواجهة خساراته ، ولاسيما الاعتمادات الاجنبية , واضطرت الحكومة النمساوية الى مساعدة البنك النمساوي بكل ثروتها , وقد تمكن قرض من بنك انكلترا من انقاذ البنك النمساوي من الافلاس التام ، ولاسيما ان معظم دول أوربا الوسطى كانت قد وضعت اعتماداتها في البنك النمساوي, وقد انتشر الخوف في أوربا الوسطى بسرعة وشمل المانيا ايضاً اذ بدأ المستثمرون الاجانب يسحبون رؤوس اموالهم ، ولما لم يستطع احدى المصانع الالمانية الكبرى مواجهة دائنيها في تموز ١٩٢١ ، لم يستطع البنك الدائن لهذا المصنع مواجهة خسارات المصنع, وحاولت الحكومة الالمانية الحصول على مساعدات اجنبية ، لكنها واجهت عدم الثقة في كل مكان, عندئذ أعلنت الحكومة الالمانية في منتصف تموز اغلاق البنوك مدة من الزمن, ولما افتتحت البنوك بعد ايام كانت الحكومة الالمانية قد اتخذت اجراءات تحول دون تدهور الوضع المالي.

وقد أثرت الازمة الاقتصادية في النمسا والمانيا على بريطانيا ايضاً اذ لعبت الاخيرة دوراً في اعادة البناء الاقتصادي الالماني والنمساوي , وكان من الطبيعي ان تؤثر اية حادثة في هذه الدول على بريطانيا, ولأجل انقاذ الدول الوسطى اعلن الرئيس الامريكي هربرت هوفر ايقاف دفع التعويضات من قبل المانيا لمدة عام , واتخذت الدول الاوربية الاخرى اجراءات مماثلة لمساعدة المانيا وتعزيز اقتصادها, ولما كانت المصالح المالية البريطانية منتشرة جدا ، وميزان تجارتها وقروضها واعتماداتها التي استند عليها الاستقرار الاقتصادي حساس جدا للأزمات ، اضطرت الحكومة البريطانية ان تتخذ اجراءات سريعة لمعالجتها, لقد كان ازمة البنك الالماني مفاجأة لبريطانيا

اذ لم تستطع سحب اعتماداتها من المانيا بسبب غلق البنوك الالمانية, وبدأت الدول الاجنبية تسحب اعتماداتها من لندن مما زعزع الميزان التجاري البريطاني ، فخرجت بريطانيا من القاعدة الذهبية في ايلول 1931 واضطرت تخفيض عملتها وتخفيض سعر البضائع البريطانية في الاسواق الاجنبية, وقد خرجت أكثر من 30 دولة من نظام العملة الذهبية وظلت الولايات المتحدة والمانيا وايطاليا وفرنسا متمسكة بها, وكان تأثير الازمة الاقتصادية على فرنسا متأخرة ولم تكن عنيفة كألمانيا وبريطانيا.

وكانت نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية استمرار البطالة, اذ بلغ عدد العاطلين في الولايات المتحدة الامريكية أكثر من (15) مليون ، وفي المانيا اكثر من خمسة ملايين واضطرت كل دولة ان تعتمد على مصادر ثروتها واقتصادها وتحميها عن طريق التعريفة الكمركية على المستوردات, وكذلك اهتمت كل حكومة بتنظيم نظامها النقدي ، وقل الاعتماد على التبادل العالمي للبضائع والخدمات, وكانت هذه الخطوة ضربة قاضية على التجارة العالمية.

ولم تتحسن الاوضاع الا بصورة تدريجية بعد عام 1933, كما ان أوربا لم تستطع استعادة الرخاء الذي كان منتشراً قبل عام ١٩٢٩ الا في السنة الاخيرة قبل الحرب العالمية الثانية .

المصادر

1 – أ.ج.غرانت وهارولد تيمبرلي تاريخ أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين , ج2 , ترجمة محمد علي ابو درة ولويس اسكندر, مراجعو احمد عزت عبد الكريم , سجل العرب , القاهرة ، 1978 .

2 – بيير رنوفن ، تاريخ القرن العشرين ،تعريب نور الدين حاطوم , دمشق , 1960.

3- Black and Helmereickh Twentieth Century Europe (New York , 1972) .

4- sidney Bradshaw Fay. The origins of the World war (New York, 1941) .

5- Black and Heinrich. Twenueh century Europe (New York, 1969) .